بسم الله الرحمـٰن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وخاتم أنبيائه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد فمن المعلوم أن علماء هذه الأمّة خلفوا تراثاً علمياً عظيماً في علوم شتى، ولكي تمكن الإفادة التامة من هذا التراث ينبغي نشره محققاً، بمعنى نِشْدان النص الذي كتبه المؤلف، ثم خدمة ذلك النص.

ولا شك أن الأَوْلَى بالاهتمام والعناية والتحقيق مصنَّفات أئمة السلف الصالح، خاصة ما كان منها في العلم بالله سبحانه وتعالى، الذي هو أصل العلوم النافعة وأعلاها وأشرفها.

وكتاب «التدمرية : تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع» لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله ــ واحد من هذه المصنَّفات.

وقد استعنت الله جلت قدرته، فحصرت النسخ الخطية للكتاب وحصلت على صُوَر لها، ثم قمت بتحقيقه حسب المراحل الثلاث التالية :

(١) هذه المقدمة، وفيها : عنوان الكتاب، موضوعه، نسخه، منهجي في تحقيقه.

(٢) كتاب التدمرية.

(٣) الفهارس.

عنوان الكتاب :

قال ابن عبد الهادي في كتابه «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» (تحقيق محمد حامد الفقي، الناشر دار الكتاب العربي) في بيانه لمصنفات الشيخ ص ٥٤ ـ ٥٥ : «وله قواعد كثيرة في سائر أنواع العلوم، منها : قاعدة في الصفات والقدر، تسمى «تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع »، وهي المعروفة بالتدمرية» .

وأورد ابن قيم الجوزية في رسالة «أسماء مؤلفات ابن تيمية» (تحقيق صلاح الدين المنجد، ط. الثانية) ص ٢٠، تحت عنوان ٣ ــ قواعد وفتاوى ــ ما يلي :

«٣ ــ تحقيق الإثبات في الأسماء والصفات.

٤ ــ التدمرية، بحث فيها في حقيقة الجمع بين القدر والشرع». [1]

أما ابن تيمية نفسه، فقد رأيته ذكر «التدمرية» في «مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية» تحقيق عبد الصمد شرف الدين (بمباي ١٣٧٤ هـ ــ ١٩٥٤ م)، ص ٣٥٠ إذ جاء فيه : «وقد ذكرنا في جواب «المسائل التدمرية» الملقب بـ «تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وبيان حقيقة الجمع بين القدر والشرع» أنه لا يجوز الاكتفاء فيما ينزه الرب عنه على عدم ورود السمع والخبر به، فيقال : كل ما ورد به الخبر أثبتناه، وما لم يرد به لم نثبته، بل ننفيه، وتكون عمدتنا في النفي على عدم الخبر، بل هذا غلط لوجهين...» [2]

(١) وذكر ابن القيم، ص ٢٦ رقم ١٣٢ وابن عبد الهادي، ص ٦٦ : «رسالة لأهل تدمر». فلا أدري هل هي «التدمرية» ذكراها ثانية أو كتاب آخر.

(٢) انظر ما يشير إليه، ص ١٣٧ من طبعتنا هذه.

وفي المخطوطات التي اعتمدت عليها ورد اسم الكتاب فيها بالعناوين التالية :

غ : تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع وتعرف هذه الرسالة بالقواعد التدمرية.

م، ت : الرسالة التدمرية.

ب : عقيدة التدمرية.

ر : العقيدة التدمرية[1].

ولا خلاف ــ تقريباً ــ بين هذه العناوين سوى ما في رسالة «أسماء مؤلفات ابن تيمية» إذ سياقه يدل على أنه يقسم هذا العنوان بين كتابين، وهو إشكال تدفعه التسمية الكاملة الواضحة عند ابن تيمية وابن عبد الهادي.

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب يتناول مسألة «توحيد الله» والتوحيد كما يقرره أهل السنة ثلاثة أنواع : توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد العبادة.

وابن تيمية يتناول قضية «التوحيد» بهذا التكامل والترابط، لكن على نحو آخر يتناسب مع ما سيناقشه من انحرافات، فيجعل حديثه في أصلين :

الأصل الأول ـ توحيد الصفات.

الأصل الثاني ـ توحيد العبادة المتضمن للإيمان بالشرع والقدر.

يشغل الحديث في الأصل الأول ثلثي الكتاب تقريباً من (ص ٦) إلى (ص ١٦٤)، بينما الأصل الثاني يستغرق الثلث الأخير منه.

---

(١) سيأتي بيان هذه النسخ بهذه الرموز في الحديث عن نسخ الكتاب.

وفي الصفحات الأولى قبل هذا مقدمة، يبيِّن فيها الشيخ أنه يكتب هذا الكتاب استجابة لسؤال فيقول : «أما بعد، فقد سألني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات، وفي الشرع والقدر»[1].

ويعلل استجابته، مختصراً الأسباب الداعية إلى البحث في مسائل أصول الدين بقوله : «لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما، فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر والعلم، والإرادة والعبادة، لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعتري القلوب مع ذلك من الشُّبه التي توقعها في أنواع الضلالات»[2].

ثم يضع الأساس الذي سيصدر عنه في حديثه عن هذه القضية فيقول : «فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة، الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض نفياً وإثباتاً»[3].

ويجمل الواجب في هذا بقوله : «وإذا كان كذلك، فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال. ولا بد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته، وعموم مشيئته، ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل،

(١) ص ٣.
(٢) ص ٣.
(٣) ص ٣.

ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل».[1]

يصل بعد هذه المقدمة إلى الحديث عن **الأصل الأول** وهو توحيد الصفات مبيناً أن الأصل فيه «أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفياً وإثباتاً ...»[2]

وكذا كان مذهب سلف الأمة «إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه».[3]

ثم يورد آيات قرآنية مبيناً أن طريقة الرسل الإثبات المفصل للصفات اللائقة بالله، والنفي المجمل لضد ذلك.[4]

أما من خالفهم «فإنهم على ضد ذلك، فإنهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل».[5]

ثم يعرض لمذاهب الباطنية والفلاسفة والمعتزلة في ذلك، وشبههم[6]، مبيِّناً أن «هؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات، ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين المتماثلات، وفرَّقوا بين المختلفات، كما تقتضيه المعقولات».[7]

إذ لا مانع أن تتفق الأشياء في الأسماء العامة، ولا يلزم من

---

(١) ص ٤.

(٢) ص ٦ — ٧.

(٣) ص ٧.

(٤) ص ٨ — ١٢.

(٥) ص ١٥.

(٦) ص ١٦ — ١٨.

(٧) ص ١٩.

ذلك تماثل المسميات، فالإضافة والتخصيص تميِّز بينها «ولهذا سمَّى الله نفسه بأسماء... مختصة به إذا أضيفت إليه، لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص».(١)

ويضرب لذلك أمثلة من القرآن الكريم (ص ٢١ ـــ ٣٠) منتهياً إلى أنه «لا بد من إثبات ما أثبته الله لنفسه، ونفي مماثلته لخلقه... لا بد من إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل».(٢)

بعد هذه الفكرة المركزة عن توحيد الصفات، يدخل رحمه الله في بيان تفصيلي لمذهب السلف ومناقشة مخالفيهم، من خلال أصلين شريفين ومثلين مضروبين وسبع قواعد نافعة (ص ٣١ ـــ ١٦٤).

في الأصل الأول (ص ٣١ ـــ ٤٣) ـــ «القول في بعض الصفات كالقول في بعض» ـــ يناقش الأشاعرة في إثباتهم الصفات السبع دون غيرها، والمعتزلة في إثباتهم الأسماء دون الصفات، وكذا نفاة الأسماء والصفات من الجهمية والباطنية والفلاسفة، مبيناً تناقضهم ومنتهياً إلى قاعدة مطردة، هي «أن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم من الصفات لا ينفي شيئاً فراراً مما هو محذور ـــ بزعمه ـــ إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه».(٣)

وفي الأصل الثاني (ص ٣٦ ـــ ٣٩) ـــ «القول في الصفات كالقول في الذات» ـــ يستصحب المبدأ القرآني ﴿ لَيْسَ

(١) ص ٢١.
(٢) ص ٣٠.
(٣) ص ٤٢.

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[1] «فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات».[2]

وكما أننا لا نعلم كيفية الذات فكذا الصفات «إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له وتابع له»[3]وينطلق من هذا الأصل أيضاً لمناقشة من يثبت بعض الصفات دون بعض.[4]

ثم يضرب **المثل الأول** (ص ٤٦ ــ ٥٠) وهو الجنة، فقد أخبرنا الله سبحانه وتعالى «... أن فيها لبناً وعسلاً وخمراً وماء ولحماً وفاكهة وحريراً وذهباً وفضة وحوراً وقصوراً، وقد قال ابن عباس : ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء، فإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها، هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا، وليست مماثلة لها... فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق... إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق».[5]

يشير بعده إلى افتراق الناس فيما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر[6]، وينبه في آخر هذا المثل إلى أن الله سبحانه وتعالى لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه، وأن الذي يستعمل في حقه تعالى هو «المثل الأعلى : وهو أن كل ما اتصف به المخلوق

---

(١) سورة الشورى : ١١.
(٢) ص ٤٣.
(٣) ص ٤٤.
(٤) ص ٤٥ ــ ٤٦.
(٥) ص ٤٧.
(٦) ص ٤٧.

من كمال فالخالق أَوْلَى به، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أَوْلَى بالتنزيه عنه».[1]

وفي **المثل الثاني**، (ص ٥٠ ــ ٥٧) وهو الروح، يذكر اضطراب الناس في ماهية الروح، وما أخبرت به النصوص الشرعية من ذلك، وينتهي إلى هذه النتيجة «والمقصود أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة، سميعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها، لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً، والشيء إنما تدرك حقيقته إما بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره، فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات ــ فالخالق أَوْلَى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته، وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدّوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها».[2]

أما القواعد فيوضح في **القاعدة الأولى** (ص ٥٧ ــ ٦٥) أن الله سبحانه صفات إثبات وصفات نفي، وأن صفات النفي تتضمن إثبات الكمال، ويورد آيات قرآنية في ذلك مثل قوله تعالى : ﴿**لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ**﴾[3] فنفي السِنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام، وقوله : ﴿**وَلاَ يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا**﴾[3] مستلزم لكمال قدرته وتمامها، مبيناً أن «الذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلـٰها محموداً، بل ولا موجوداً»[4] وأن من «قال : إنه ليس بحي ولا

(١) ص ٥٠.
(٢) ص ٥٦.
(٣) سورة البقرة : ٢٥٥.
(٤) ص ٥٩.

سميع ولا بصير ولا متكلم، لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم».[١]

ويورد على هذا اعتراضاً يقول صاحبه «العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر، وما لا يقبل البصر كالحائط لا يقال له : أعمى ولا بصير» ويرد عليه من أربعة وجوه.[٢]

وينهي هذه القاعدة بعقد مقارنة بين من ينفون عن الله النقيضين ومن يصفونه بالنفي فقط.[٣]

وفي **القاعدة الثانية** (ص ٦٥ ــ ٦٨) يقسم الألفاظ إلى نوعين : لفظ ورد به دليل شرعي، وهذا يجب الإيمان به وإن لم يُفهم معناه، ولفظ لم يرد به دليل شرعي، ويقول عنه : «وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً، فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحدا على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قُبل، وإن أراد باطلاً رُد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل، لم يُقبل مطلقاً، ولم يُرد جميع معناه، بل يُوقف اللفظ ويُفسَّر المعنى».[٤]

ويطبق هذا الحكم على لفظَي «الجهة» و «المتحيز» مبيناً ما قد يراد بهما من الحق والباطل.[٥]

ثم يعرض في **القاعدة الثالثة** (ص ٦٩ ــ ٧٨) لهذه القضية «إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد» ويجيب «فإنه يقال : لفظ «الظاهر» فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد».[٦]

---

(١) ص ٦١.
(٢) ص ٦١ ــ ٦٣.
(٣) ص ٦٣ ــ ٦٥.
(٤) ص ٦٥ ــ ٦٦.
(٥) ص ٦٦ ــ ٦٨.
(٦) ص ٦٩.

لكنه ينبه إلى أن «السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهراً، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلاً»، ويبين أن «الذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين :
تارة : يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.
وتارة : يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل.(١)

ويمثل للوجه الأول بادعائهم معان فاسدة لظاهر قوله تعالى في الحديث القدسي (عبدي جعت فلم تطعمني) وقول الرسول ﷺ (قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن) وفي الأثر (الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبَّله فكأنما صافح الله وقبَّل يمينه)، مبيناً الدلالة الصحيحة في النصوص الثلاثة.(٢)

يشير بعد هذا إلى غلط آخر يقع فيه بعض النفاة حينما يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله؛ فيقول مثلاً : إن قوله تعالى ﴿**مَا مَنَعَكَ أن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾(٣) يحتمل من المجاز عند من يقول به ما يحتمله قوله ﴿**أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً**﴾(٤) ويرد هذا ببيان الفروق بين الآيتين.(٥)

وينتهي إلى مناقشة من يثبت بعض الصفات دون بعض فيقول : إن الظاهر فيما يثبته مراد دون ما ينفيه، ويطالبه بأن يلتزم في

(١) ص ٦٩.
(٢) ص ٦٩ ــ ٧٣.
(٣) سورة ص ٧٥.
(٤) سورة يس : ٧١.
(٥) ص ٧٣ ــ ٧٦.

سائر الصفات قولاً واحداً لأنها من جنس واحد.[1]

وفي **القاعدة الرابعة** (ص ٧٩ ــ ٨٩) يبين أن من يتوهم أن مدلول نصوص الصفات هو التمثيل يقع في أربعة محاذير :

أحدها : كونه مثَّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني : أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطَّله بقيت النصوص معطَّلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله.

الثالث : أنه ينفي تلك الصفات عن الله بغير علم، فيكون معطِّلاً لما يستحقه الرب تعالى.

الرابع : أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الموات والجمادات، أو صفات المعدومات... فيجمع في الله وفي كلام الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحداً في أسمائه وآياته.[2]

ويوضح ذلك في صفتي «الاستواء» و «العلو» وكيف يفهمهما النافي وما يقع فيه من الخطأ والتناقض.[3]

وفي **القاعدة الخامسة** (ص ٨٩ ــ ١١٦) يقول : «إنا نعلم ما أخبرنا به من وجه دون وجه» ويستدل بقوله تعالى ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ**...﴾ الآية.[4] ويذكر الخلاف في الوقف، هل هو عند قوله : ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ**﴾، أو عند ﴿**والرَّاسِخُونَ في**

(١) ص ٧٦ ــ ٧٨.
(٢) ص ٧٩ ــ ٨١.
(٣) ص ٨١ ــ ٨٩.
(٤) سورة آل عمران : ٧.

العِلْمِ﴾ مبينا أنه لا منافاة بين القولين، لأن لفظ «التأويل» يستعمل في ثلاثة معان :

أحدها : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به.

الثاني : التأويل بمعنى التفسير.

الثالث : هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فالتأويل الثاني هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يفسَّر به اللفظ، حتى يُفهم معناه أو تُعزف علته أو دليله، والتأويل الثالث هو عين ما هو موجود في الخارج... فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه المقدسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات، هو حقيقة نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد، ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه، لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا... ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته.(١)

والإخبار عن هذه الحقائق بهذه الألفاظ ضروري لنا، إذ «الإخبار عن الغائب لا يُفهم إن لم يُعبَّر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد».(٢)

يشير ابن تيمية بعد هذا إلى أن أسماء الله وصفاته «اتفقت في دلالتها على ذات الله مع تنوع معانيها، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات». (٣)

---

(١) ص ٨٩ ـــ ٩٦.
(٢) ص ٩٧.
(٣) ص ١٠٠ ـــ ١٠١.

ثم يذكر معنى الإحكام والتشابه، مبيناً أنه لا منافاة بين الإحكام العام والتشابه العام ... بخلاف الإحكام الخاص فإنه ضد التشابه الخاص، فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر... والإحكام هو الفصل بينهما... وهذا التشابه إنما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما، ولكن من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهاً عليه.[١]

ثم يورد ابن تيمية مذاهب طوائف ضلت من جهة التشابه، مختتماً هذه القاعدة ببيان غلط من ينفي التأويل مطلقاً.[٢]

ويقعّد **القاعدة السادسة** (ص ١١٦ ــ ١٤٦) لبيان الضابط الذي تُعرف به الطرق الصحيحة والباطلة في النفي والإثبات، فيتناول في بدايتها خطأ الاعتماد في النفي على مجرد ادعاء التشبيه فيما يُنفى، موضحاً أن «من الناس من يجعل التشبيه مفسَّراً بمعنى من المعاني، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا : إنه مشبِّه، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس هو من التشبيه».[٣]

ويورد أمثلة لذلك مناقشة مثبتة الصفات للمعتزلة في شبهاتهم التي جعلوها أساساً لنفي الصفات، ورمي المثبتة بالتشبيه؛ مثل قولهم : إن أخص وصف الإلـٰه هو «القِدم» فمن أثبت لله صفة قديمة، فقد أثبت له مِثْلاً قديماً فيسمونهُ ممثِّلاً بهذا الاعتبار، وقولهم : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم، والأجسام متماثلة، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام، وهذا هو

(١) ص ١٠٥.
(٢) ص ١٠٧ ــ ١١٦.
(٣) ص ١١٧.

التشبيه.[1]

ويبين أن الطريق الصحيحة في النفي تتناول نفي النقص، ونفي المثل في صفات الكمال.[2] ثم يجيب عن اعتراض يوضح ضمنه معنى «القدر المشترك بين الأشياء»، وخلاصة هذا المعنى «أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيَّناً مقيَّداً، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدها الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميِّز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله».[3]

ويستطرد بعد هذا قليلاً مبيناً أن عدم الفهم الكامل لهذا المعنى أوقع كثيراً من الناس في التناقض والاضطراب، ويتعرض كمثال لذلك لخمس مسائل يبين الصواب فيها.[4]

يفرد ابن تيمية بعد هذا فصلاً، يعالج فيه فساد مسلك من مسالك نفاة الصفات، إذا أرادوا أن ينزهوا الله عما يجب تنزيهه عنه مما هو من أعظم الكفر، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك، قالوا «لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسماً أو متحيزاً، وذلك ممتنع»، ويبين أن هذه الطريق لا يحصل بها المقصود لوجوه أربعة.[5]

وفي فصل آخر يبين أن المثبت أيضاً لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه، إذ لو كفى ذلك لجاز أن يوصف الله سبحانه

---

(١) ص ١١٧ ــ ١٢٤.

(٢) ص ١٢٤.

(٣) ص ١٢٨.

(٤) ص ١٢٨ ــ ١٣١.

(٥) ص ١٣٢ ــ ١٣٦.

وتعالى من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه، مع نفي التشبيه، كأن يوصف بالبكاء والحزن والجوع والعطش مع نفي التشبيه، وكأن يقال : يأكل لا كأكل العباد، ويشرب لا كشربهم... ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم، حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه.[1]

ثم يناقش من يجعل عمدته في النفي على عدم مجيء السمع، مبيناً أن السمع والعقل يثبتان لله صفات الكمال، وينفيان عنه ما ضاد صفات كماله، وأن يكون له مثل أو كفؤ في مخلوقاته.[2]

ويختم هذه القاعدة بهذه النتيجة «ما سكت عنه السمع نفياً وإثباتاً، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه، سكتنا عنه، فلا نثبته ولا ننفيه، فنثبت ما علمنا ثبوته وننفي ما علمنا نفيه، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته، والله سبحانه وتعالى أعلم».[3]

وفي **القاعدة السابعة** (ص ١٤٦ ــ ١٦٤) يبين «أن كثيراً مما دل عليه السمع يُعلم بالعقل أيضاً، والقرآن يبين ما يستدل به العقل، ويرشد إليه، وينبه عليه»،[4] ويشير رحمه الله إلى ضلال المتكلمين في تقديم العقل على السمع.[5]

ثم يصل إلى ما قصده من عقد هذه القاعدة، وهو أن من صفات الله ما قد يُعلم بالعقل، ويذكر أن من الطرق العقلية التي

---

(١) ص ١٣٦.
(٢) ص ١٣٧ ــ ١٤٦.
(٣) ص ١٤٦.
(٤) ص ١٤٦ ــ ١٤٧.
(٥) ص ١٤٧ ــ ١٤٩.

يسلكها نُظّار السنة في إثبات الصفات، أنه سبحانه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز... الخ، وأنه اعتُرض على هذه الطريقة باعتراض مشهور، ويرد عليه رداً موسعاً من سبعة وجوه.(١)

وبنهاية هذه القاعدة ينتهي الكلام في الأصل الأول وهو توحيد الصفات، ينتقل بعده ابن تيمية إلى الحديث في **الأصل الثاني** ، يقول : «فصل، وأما الأصل الثاني، وهو التوحيد في العبادات، المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً، فنقول : إنه لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وقد علم ما سيكون قبل أن يكون، وقدَّر المقادير وكتبها حيث شاء... ويجب الإيمان بأنه أمر بعبادته وحده لا شريك له، كما خلق الجن والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه».(٢)

وهذا هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله ديناً غيره، لا من الأولين ولا من الآخرين وبه بعث جميع الأنبياء، ومعناه «الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده، يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده».(٣)

« والله تعالى جعل من دين الرسل أن أولهم يبشر بآخرهم ويؤمن

---

(١) ص ١٤٩ ــ ١٦٤.
(٢) ص ١٦٥ ــ ١٦٦.
(٣) ص ١٦٨ ــ ١٦٩.

به، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به، وجعل الإيمان بهم متلازماً، وكفَّر من قال : إنه آمن ببعض وكفر ببعض، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ فلم يقر بما جاء به فهو كافر».[1]

يشير ابن تيمية بعد هذا إلى نزاع في إطلاق اسم «الإسلام» على من تقدم من أمة موسى وعيسى، ويبين أنه نزاع لفظي، فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً ﷺ، المتضمن لشريعة القرآن ــ ليس عليه إلا أمة محمد ﷺ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا، وأما الإسلام العام، فإنه يتناول إسـلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء.[2]

يستدل بعد هذا بآيات من القرآن العظيم على أن جميع الرسل بعثوا بالدعوة إلى توحيد العبادة،[3] ثم يستدل أيضاً لبيان إقرار عامة المشركين بتوحيد الربوبية،[4] ويتناول بناء على ذلك ما وقع من الغلط في مسمى «التوحيد»، مبيناً أن غاية ما يثبته أكثر أهل الكلام وأهل التصوف من التوحيد لا يتجاوز توحيد الربوبية.

فيناقش المتكلمين في قولهم في تقرير التوحيد : هو واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له.[5]

ويختم نقاشه بقوله «فقد تبين أن ما يسمونه «توحيداً» فيه ما هو حق وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقاً، فإن المشركين إذا

---

(١) ص ١٧٠ ــ ١٧٣.
(٢) ص ١٧٣ ــ ١٧٤.
(٣) ص ١٧٤ ــ ١٧٦.
(٤) ص ١٧٦ ــ ١٧٩.
(٥) ص ١٧٩ ــ ١٨٦.

أقروا بذلك كله لم يخرجوا فيه من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول ﷺ، بل لا بد أن يعترفوا بأنه لا إله إلا الله. وليس المراد بـ «الإلـٰه» هو القادر على الاختراع، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين، فإن المشركين كانوا يقرُّون بهذا وهم مشركون، كما تقدم بيانه، بل الإلـٰه الحق هو الذي يستحق أن يُعبد فهو إلـٰه بمعنى مألوه، لا إلـٰه بمعنى آلِه، والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يجعل مع الله إلهاً آخر».[1]

ينتقل بعد هذا للحديث عن توحيد الصوفية، مبيناً أن غاية ما عند طوائف منهم من التوحيد هو شهود توحيد الربوبية، والفناء فيه، «ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً، فضلاً عن أن يكون وليا لله أو من سادات الأولياء».[2]

يستطرد الشيخ بعد هذا في إشارات سريعة إلى مواقع بعض الرجال والفرق، وقربها وبعدها من الحق،[3] ثم يؤكد ما قرره سلفاً أن الإقرار بتوحيد الربوبية لا ينجي من العذاب، إن لم يقترن به الإقرار بأنه لا إله إلا الله فلا يستحق العبادة أحد إلا هو، وأن محمداً رسول الله فيجب تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر».[4]

ثم يخص كلا من هاتين الشهادتين بحديث :

في معنى شهادة أن لا إله إلا الله، يذكِّر بما تقدم من أن الله سبحانه أخبر عن المشركين بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله

---

(١) ص ١٨٥ — ١٨٦.
(٢) ص ١٨٦ — ١٨٨.
(٣) ص ١٨٨ — ١٩٥.
(٤) ص ١٩٥ — ١٩٦.

يدعونهم ويتخذونهم شفعاء من دون الله تعالى، ويستشهد لذلك، ويبين أن من تحقيق هذه الشهادة أن يُعلم أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق، كالعبادة والتوكل والخوف والخشية والتقوى، ويستشهد لذلك من القرآن الكريم.[1]

ثم يبين معنى شهادة أن محمداً رسول الله، وأن علينا أن نؤمن به، ونطيعه، ونتبعه، ونرضيه، ونحبه، ونسلم لحكمه، وأمثال ذلك، ويستشهد لذلك من القرآن الكريم أيضاً.[2]

يعقد بعد هذا فصلاً يتحدث فيه عن القدر، يقسم في أوله أهل الضلال الخائضين في القدر إلى ثلاث فرق :

مجوسية ــ كذبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه.

مشركية ــ أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي.

إبليسية ــ أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب سبحانه، وطعنوا في حكمته وعدله.[3]

وأما أهل السنة فيؤمنون بهذا وهذا، فيؤمنون بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيء قدير، أحاط بكل شيء علماً، وكل شيء أحصاه في كتاب مبين، وهم مع هذا يثبتون الأسباب التي يخلق الله بها المسببات كما أخبر بذلك القرآن.[4]

ويبين ضلال من أنكر الأسباب، وشرك من جعلها هي

---

(١) ص ١٩٦ ــ ٢٠٦.

(٢) ص ٢٠٦ ــ ٢٠٧.

(٣) ص ٢٠٧ ــ ٢٠٨.

(٤) ص ٢٠٩ ــ ٢١٠.

المبدعة، وجهل من قال: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد.(١)

وينتهي إلى «أنه لا بد من الإيمان بالقدر، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد، ولا بد من الإيمان بالشرع، وهو الإيمان بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، كما بعث الله بذلك رسله وأنزل كتبه، والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا، فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعته، وحركة يدفع بها مضرته، والشرع هو الذي يميِّز بين الأفعال التي تنفعه والأفعال التي تضره».(٢)

وهذا يقوده إلى الكلام في حسن الأفعال وقبحها وما يعرف منه بالعقل، مبيناً الصواب في هذه المسألة، وما وقع فيها من الانحراف.(٣)

بعد هذا يتناول المخالفات التي يقع فيها من ينظر إلى القدر فقط، ويعظِّم الفناء في توحيد الربوبية، ويعرض عن الأمر والنهي، موضحاً مخالفتهم لدين الله، ولضرورة الحس والذوق، وضرورة العقل والقياس، ويستطرد فيما بين ذلك متحدثاً عن الفناء ما يراد به، وما يذم منه وما يمدح.(٤)

ثم يورد من النصوص الشرعية ما يبين أن المؤمن مأمور بأن يفعل المأمور، ويترك المحظور، ويصبر على المقدور، ويكثر من الاستغفار.(٥)

«وجماع ذلك أنه لا بد له في الأمر من أصلين، ولا بد له في

---

(١) ص ٢١٠ ــ ٢١٢.
(٢) ص ٢١٢ ــ ٢١٤.
(٣) ص ٢١٥ ــ ٢١٨.
(٤) ص ٢١٨ ــ ٢٢٣.
(٥) ص ٢٢٣ ــ ٢٣١.

القدر من أصلين، ففي الأمر عليه الاجتهاد في الامتثال علماً وعملاً، فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك، ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور وتعديه للحدود، وأما في القدر فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به، ويتوكل عليه، ويدعوه، ويرغب إليه، ويستعيذ به، فيكون مفتقراً إليه في طلب الخير وترك الشر، وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه».(١)

يوضح بعد هذا أنه لا بد لقبول العبادة من شرطين : أن تكون خالصة لله، موافقة لأمره الذي بعث به رسله،(٢) ثم يبين أن الناس في عبادة الله واستعانته على أربعة أقسام.(٣)

ويختم الكتاب بالتأكيد على «أن دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الصراط المستقيم، وهو طريق أصحاب رسول الله ﷺ، خير القرون، وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله بعد النبيين»، ويورد نصوصاً من القرآن والسنة والأثر تبين فضل صحابة رسول الله ﷺ، وأحقيتهم بالاتباع.(٤)

نسخ الكتاب :

١ ــ مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد : (غ)

هذه المخطوطة ضمن مجموع ورد ذكره في كتاب «الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف» تأليف محمد أسعد طلس (مطبعة

(١) ص ٢٢٨ ــ ٢٢٩.
(٢) ص ٢٣٢ ــ ٢٣٤.
(٣) ص ٢٣٤ ــ ٢٣٥.
(٤) ص ٢٣٦ ــ ٢٤١.

العاني ــ بغداد ١٣٧٢ هـ ــ ١٩٥٣ م) ص ٢٦٩ (المجاميع)، وجاء في الكتاب المذكور أن رقم المجموع : ٦٤٥٤، وأطواله : ٢٣ × ١٦ سم، ويحتوي على ثمان رسائل الأولى منها كتابنا هذا.

في أعلى وسط الورقة الأولى من هذا المجموع العنوان التالي :

كتاب تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع
تصنيف الإمام، العلامة، الحافظ،
المتقن، المحقق، المجتهد، وحيد
عصره، وفريد دهره، تقي الدين،
أبي العباس، أحمد ابن
الإمام عبد الحليم ابن
الإمام شيخ
الإسلام
عبد السلام بن تيمية، قدس الله أرواحهم، ورضي عنهم بمنه وكرمه،
آمين
وتعرف هذه الرسالة بالقواعد
التدمرية

وتحت هذا جاء ما يلي : وفيها مسئلة الحقيقة والمجاز له رسالة، ورسالة في السفر له، ورسالة في خلق أفعال العباد له، ورسالة في الكلام له، ورساله في الإجماع على كلام ابن حزم الظاهري له، ورسالة في السماع له، ورسالة في الأحرف له، ورسالة للشيخ إبراهيم الكوراني في أفعال العباد، ورسالة للشيخ خالد في الكسب وخلق الأفعال.

وعُلق حول اسم الرسالة الأخيرة بخط مغاير : «لا وجود لها في هذه المجموعة».

وتحت هذا كُتب : «في طبقات المفسرين للسيوطي : تيمية أم جد محمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله، كانت واعظة فنسب إليها وعرف بها، قاله ابن النجار انتهى».

وفي الأعلى عن يمين عنوان الكتاب ختمٌ دائرى ليس واضحاً تماماً، وقد استظهرته هكذا : «وقف المكتبة النعمانية في المدرسة المرجانية ببغداد».

وعن يسار عنوان الكتاب كتب : «هذه الرسائل نقلت في الشام من كتاب مسمى بالكواكب، وعدد مجلداته نحوماية وأربعون [كذا] مجلداً، والكل من تأليف الشيخ ابن تيمية، وهذه الرسائل مجلد واحد منها، وقد رأيت نحو خمسين مجلداً منه، وكل واحد أكبر...» ولم يظهر التصوير من بقية المكتوب إلا أعلى الكلمات قرأتها هكذا «...حجماً من هذا».(١)

---

(١) الأحرى أن يكون هذا الكتاب هو كتاب «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري» لأبي الحسن علي بن حسين بن عروه الحنبلي ويعرف بابن زكنون (ت ٨٣٧ هـ) فقيه، عالم بالحديث وأسانيده. (له ترجمة في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٢١٤/٥ ــ ٢١٥، شذرات الذهب ٢٢٢/٧ ــ ٢٢٣، الأعلام ٩١/٥).

جاء عنه في الضوء اللامع ٢١٤/٥ : «...مع اعتنائه بتحصيل نفائس الكتب وبالجمع، حتى إنه رتب المسند على أبواب البخاري، وسماه الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري، وشرحه في مائة وعشرين مجلداً، طريقته فيها أنه إذا جاء لحديث الإفك مثلاً يأخذ نسخة من شرحه للقاضي عياض فيضعها بتمامها، وإذا مرت به مسئلة فيها تصنيف مفرد لابن القيم أو شيخه ابن تيمية أو غيرهما وضعه بتمامه...»

وتحت هذا ختمٌ حديث باسم «مكتبة الأوقاف العامة ببغداد».

وتحت الختم كتب ما يلي : «استكتبه [كذا] ووقفته على أولادي الذكور، حسب الموقوف من كتبي، المحكوم بصحة وقفها والشروط في صكها، وأنا العبد نعمان آلوسي زاده البغدادي سنة ١٣٠٠» وتحته ختم صغير فيه : «نعمان السيد خير الدين».(١)

في الورقة الثانية يبدأ كتاب التدمرية هكذا : «بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مفتى الأنام...»

وينتهي في الورقة (٦١)، هكذا «... ولا حول ولا قوة إلا بالله، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً، تمت القواعد التدمرية بتوفيق الله تعالى ومعونته ولطفه، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وعن يسار هذا كتب بخط دقيق «يوم الأحد في ٢٢ ذ ق حـ ٣٠٠ [كذا] كاتبه رسلان».

والكتاب أكثر مجلداته في المكتبة الظاهرية بدمشق وبعضها في دار الكتب المصرية. وقد ذكر الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، في مقدمة مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ط. الرياض)، أنهما وجدا في كتاب الكواكب الدراري مسائل ونقولا عن شيخ الإسلام أثبتاها في المجموع المذكور، واعتمد الدكتور محمد رشاد سالم في تحقيقه لبعض رسائل ابن تيمية على نسخ لهذه الرسائل ضمن هذا الكتاب (انظر مقدمة جامع الرسائل لابن تيمية، المجموعة الأولى، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ ــ ١٩٦٩ م)، وكذا الشيخ عبد الصمد شرف الدين في تحقيقه لكتاب «مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية» (بمباي ١٣٧٤ هـ ــ ١٩٥٤ م).

(١) خير الدين نعمان بن محمود بن عبد الله الألوسي (ت ١٣١٧ هـ) عالم عراقي، له ترجمة في معجم المؤلفين ١٣/١٠٧ ــ ١٠٨، التاج المكلل ص ٥١٣ ــ ٥١٦، الأعلام ٩/٩.

هذه النسخة أوفى النسخ وأكملها، وقد انفردت عن النسخ الأخرى بمقطع كبير هو القاعدة السابعة من (ص ١٤٦) إلى (ص ١٦٤).

وفي ورقة العنوان ــ كما مر قبل قليل ــ ما يرجِّح كون هذه النسخة منقولة من كتاب الكواكب الدراري لابن عروة الحنبلي.

وقد يكون أصلها منقولاً عن أكثر من أصل، فكثيراً ما كُتب أمام بعض الألفاظ في الهامش لفظ آخر وفوقه حرف (خ)، ولعل المراد في مثل هذا «في نسخة أخرى»، وجاء في (ورقة ١١) من المخطوط (انظر ص ٣٩ ت *ــ* من طبعتنا هذه) قبل قوله: «وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح...» ــ ما يلي: «من هنا ليس في النسخة التي قرئت على الشيخ جمال الدين المرى[1] إلى قوله: «وقيل له أيضاً اتفاق المسمييْن».

تقع هذه النسخة في إحدى وستين ورقة، مسطرة صفحاتها ثلاثة وعشرون سطراً، متوسط كلمات السطر الواحد تسع كلمات، والخط نسخ واضح.

٢ ــ مخطوطتا المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة: (م)

المخطوطة الأولى ضمن مجموع في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، وقد اطلعت عليه، يقع في ٣٠٢ ورقة، وأطواله

---

(١) المرى، بالراء: كذا في الأصل، ولعل الصواب: المِزِّي، وهو الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المِزِّي (٦٥٤ ــ ٧٤٢ هـ) محدِّث، ومن أخص أتباع ابن تيمية، له ترجمة في طبقات الشافعية ٢٥١/٦ ــ ٢٦٧، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢٣٣/٥ ــ ٢٣٧، النجوم الزاهرة ٧٦/١٠ ــ ٧٧، شذرات الذهب ١٣٦/٦ ــ ١٣٧، الأعلام ٣١٣/٩.

٢٠ × ١٤ سم، ألصق في كعبه ورقة صغيرة كتب فيها : «المكتبة المحمودية الرقم العام...، الرقم الخاص ١١٢، رقم التصنيف ٨٠».

في الورقة الأولى للمجموع، كتب ما يلي : «فهرست الكتاب : كتاب في الرد على الزنادقة والجهمية، رسالة أرسلها الشيخ أحمد بن تيمية إلى أصحابه وهو في حبس الإسكندرية، كتاب التدمرية، كتاب بيان الدليل على إبطال التحليل آخره».

وفي وسط الورقة كتب بقلم الرصاص ما يلي : «٢٠ × ١٤ ص ٦٠٤» ويبدو أن الرقم الأول يشير إلى أطوال المجموع، بينما الثاني إلى صفحاته.

وكتب تحت هذه الأرقام بقلم الحبر : «سجل برقم ٢٦٩٢».

وفي ظهره الورقة كتب : «نمرة ١».

ثم الورقة الثانية، كتب في الوجه الأول منها، بخط أسود، وضع له إطار مثلث بقلم أحمر ما يلي : «هذا كتاب في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولت غير تأويله، تصنيف الإمام العالم الأوحد المبجل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه آمين».

وتحت هذا ألصقت ورقة حديثة نوعاً ما، على الجانب الأيمن لورقة المخطوط، كتب فيها «المجموعة من : ١ ــ كتاب الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد رح وقد طبع، ٢ ــ والرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣ ــ وبيان الدليل على إبطال التحليل، كلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية مخطوطان».

وتحت هذا كتب بخط مغاير «٤ رسائل».

وعن يسار هذه الورقة الملصقة، كتب في ورقة المخطوط الأصلية بخط قديم ما يلي : «ورق ٣٠٣ سطر ١٧» لكن عُدِّل الرقم الأول بقلم الرصاص ليكون (٣٠٢)، وتحته جملة مطموسة بالسواد، وقد استظهرتها وهي : «عقائد الحنبلية»، وتحتها كتب «نمرة ٢».

وفي الوجه الثاني لهذه الورقة، يبدأ كتاب الرد على الزنادقة والجهمية، ويستغرق إحدى وعشرين ورقة وصفحة واحدة، ثم رسالة أرسلها شيخ الإسلام وهو في حبس الإسكندرية إلى أصحابه، تسع ورقات، ثم كتاب التدمرية في (٨٢ ورقة)، ثم كتاب بيان الدليل على إبطال التحليل في (١٩٠ ورقة)، وهذه الكتب مختلفة الخطوط.

في الورقة الأولى لكتاب التدمرية كتب «الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية».

في الورقة الثانية يبدأ الكتاب : «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين...»

وينتهي «...ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، تمت القاعدة التدمرية في أصول الدين، بحمد الله وحسن التوفيق، والحمد لله رب العالمين، وذلك فرغ بعون الله غرة شهر شعبان المبارك من سنة ١٢٢١، الحادية والعشرين بعد المايتين والألف، من هجرته صلى الله عليه وسلم، بقلم الراجي عفو رب العباد، عبد الله بن إبراهيم رحمه وعفى عنه».

وفوق هذا في الهامش الأيمن للورقة كتب «بلغ مقابلة في يوم السبت ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٢٣».

وكثيراً ما يأتي في الهامش كلمة «بلغ»، ويوضع أحياناً لبعض الكلمات ألفاظ أخرى في الهامش، يكتب فوقها حرف (خـ) مع عبارة صح.

وهي تقع في (٨٢ ورقة)، مسطرة صفحاتها ١٣ سطراً، متوسط كلمات السطر تسع كلمات، والخط نسخ جميل مشكول.

أما المخطوطة الأخرى فهي ضمن مجموع في المكتبة المحمودية أيضاً، رقمه العام ٣٩ توحيد، رقم التصنيف ٢٤٠، يقع في (١٠٠ ورقة)، وأطواله ٢١ × ١٥ سم.

ويحتوي على خمس رسائل هي : العقيدة الواسطية، الحموية، الرد على الجهمية للإمام أحمد بن حنبل، ورسالة رابعة لا تحمل عنواناً، ثم الرسالة التدمرية.

في الورقة الأولى للمجموع كتب «ص ٢٠٠ ورق ١٠٠ سطر ٢١».

وتحت هذا كتب «١٥/٢١ عقائد الحنبلية نمرة ١».

وتحته كتب «وقف كتبخانة مدرسة محمودية سجل برقم ١٨٦٩».

في الورقة الثانية يبدأ الكتاب الأول، وفي هامشها الأيمن كتب «الجلد الكامل الاعتقاد لابن تيمية» وتحته ختم المكتبة المحمودية وهو «وقف كتبخانة مدرسة محمودية في المدينة المنورة» وتاريخ الختم غير واضح.

كتاب «التدمرية» هو آخر ما في المجموع.

في ورقته الأولى كتب «الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية» ثم يبدأ الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين...»

وينتهي «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، إلى يوم الدين، تمت القاعدة التدمرية في أصول الدين، بحمد الله وحسن توفيقه، والحمد لله رب العالمين».

وعن يمين هذا كتب في الهامش «بلغ كتباً ومقابلة نهار الأربعاء، الذي هو الثالث من شهر عاشوراء سنة ١٢٣٣، من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة والتسليم، على يد الفقير إلى الله عبد المحسن بن أحمد بن فارس، غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين».

تقع هذه النسخة في خمس وثلاثين ورقة، مسطرة صفحاتها ٢١ سطراً، متوسط كلمات السطر الواحد ١٤ كلمة.

وقد صورت هاتين المخطوطتين، وبعد التأمل وجدت أنهما متطابقتان، فإما أن تكون هذه الثانية باعتبارها المتأخرة تاريخاً ــ منقولة عن الأولى، أو أنهما نقلتا عن أصل واحد، فاعتمدت الأولى، وكنت أرجع إلى الثانية أحياناً عند استشكال شيء في الأولى.

٣ ــ مخطوطة برلين: (ب)

وهي المخطوطة الوحيدة التي ذكرها كارل بروكلمان للتدمرية،[1] وورد ذكرها في فهرس المكتبة الوطنية في برلين،

(١) انظر تاريخ الأدب العربي، الملحق الثاني، ص ١٢١، الطبعة الألمانية.

ص ٤١٦ ــ ٤١٧ (رقم ١٩٩٥).

وهي الكتاب الأول، ضمن مجموع، كتب في الورقة الأولى منه ما يلي : «فهرست ما في هذا المجموع رحم الله مؤلفيه : عقيدة التدمرية لابن تيمية طيب الله ثراه، رسالة لابن أبي زيد القيرواني رحمه الله، وفائدة مختصرة للحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، وسؤال لابن تيمية فأجاب عنه وأحسن، وبعض مسائل منقولة من حادي الأرواح لابن القيم، وكتاب العلو للعلي الأعلى الغفار في إيضاح صحيح الأخبار، للحافظ الذهبي رحمه الله تعالى». وتحت هذا ختم المكتبة.

في الورقة الثانية كتب «عقيدة التدمرية» وتحته بداية الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعن، قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين...».

وينتهي «...ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ من كتب هذه القاعدة المباركة، يوم الأحد ثاني شعبان سنة ١١٨٠ من هجرة من لا نبي بعده، صلى الله عليه وسلم، على يد الفقير الحقير، المقر بالذنب والتقصير، راجي عفو ربه العلي الكبير، إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف، غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين».

وهي أربعون ورقة، ومسطرة صفحاتها ٢٣ سطراً، متوسط كلمات السطر ١٢ كلمة.

٤، ٥ ــ مخطوطتا الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية : (ت)، (ر).

المخطوطة الأولى (ت)، ورد ذكرها في فهرس الخزانة التيمورية ٤/٤٨ (القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ ــ ١٩٥٠ م) كما يلي :

« الرسالة التدمرية لابن تيمية. [خط ١٠٦ مجاميع][1]».

هذه النسخة من مجموع يشتمل على اثنتي عشرة رسالة، ذُكرتْ في الورقة الأولى منه، ووضع أمام كل رسالة رقمها المتسلسل، ورقم الصفحة التي تبدأ بها.

فأول هذا المجموع يبدأ (ص ٢) وهي الرسالة التدمرية، وآخرها يبدأ (ص ٤٠٣) وهي قاعدة في القرآن وكلام الله تعالى، من مؤلفات ابن تيمية.

في الورقة الثانية عنوان الرسالة الأولى، هكذا، «هذه الرسالة التدمرية، في الطريقة السلفية، في توحيد الأسماء والصفات، والقدر والإلهية، تأليف الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، قدس الله روحه، ونور ضريحه، آمين».

وعن يمين العنوان ختمٌ غير واضح، وعن يسار العنوان كتب : مجاميع ١٠٦.

وتحت العنوان أثر لكتابة ممحية، بقي منها رقم غير واضح، يبدو أنه ١٣٠٢، ثم «من ٥ شوال من هجرة سيد المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين».

وتحته قليلاً يبدأ الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين...»

وينتهي «...ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على خير خلقه، عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين، تمت في ٥ شوال من شهور سنة ١٣٠٢، بقلم الفقير إبراهيم بن محمد الضويان، غفر الله له ولوالديه ومشايخه وإخوانه وجميع المسلمين آمين ثم آمين م م».

عدد صفحات الكتاب (٧٨ صفحة) إذ الترقيم للصفحات، ومسطرة الصفحة ٢٥ سطراً، في السطر الواحد ١٢ كلمة؛ وخطها نسخ.

المخطوطة الثانية (ر)، ورد اسمها في فهرس الخزانة التيمورية ٩٦/٤، هكذا «العقيدة التدمرية للإمام أحمد بن تيمية، ٧٢٢ جزء، ١ ــ مجلد، ١ ــ [٢٠٢]، خط ١٣١٧».

في صفحة العنوان كتب : «هذه العقيدة التدمرية، للشيخ، الإمام، والحبر الهمام، شيخ الإسلام، تقي الدين، أحمد بن تيمية رضي الله عنه».

وتحته «عقائد تيمور ٢٠٢ طالعناه إجمالاً في شوال سنة ١٣١٨».

في الصفحة الثانية ختم هذا نصه «وقف أحمد بن إسماعيل ابن محمد تيمور بمصر»، وتاريخه غير واضح.

في الصفحة الثالثة يبدأ الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم قال

الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين...»

وينتهي «ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، تمت القاعدة التدمرية بحمد الله وعونه وحسن توفيقه».

وتحت هذا كتب ـــ تحت عنوان (وهذه الأبيات للزمخشري) ـــ خمسة عشر بيتاً من الشعر :

أولها :

يا من يرى مد البعوض جناحها في ظلمة الليل البهيم الأليل

وآخرها :

ثم الصلاة على النبي محمد عدد النجوم وضعف قطر وابل

وتحت الأبيات كتب «تمت، وكان الفراغ من نسخها في غاية [كذا] ربيع الأول لسنة ثلاثمائة وسبعة عشر بعد الألف، على يد أفقر الورى وأحوجهم إلى الله تعالى، إسماعيل بن الشيخ محمد الشاش، غفر الله لهما وللمسلمين أجمعين آمين آمين آمين».

عدد صفحات المخطوط ١١٣ صفحة مسطرة الصفحة ٢١ سطراً، في السطر عشر كلمات غالباً، والخط نسخ.

٦ ـــ مطبوعة الحسينية : (ح).

وهي الطبعة الأولى للتدمرية، طبعت ضمن مجموع يشتمل على الرسالة التدمرية، كتاب الحيدة للإمام عبد العزيز الكناني، عقيدة أبي عثمان بن سهيل الصابوني، بالمطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٢٥ هـ.

واعتمدتها تحسباً لأن تكون منقولة عن أصل مخطوط يختلف

عن النسخ التي اعتمدت عليها.

وقد طبع كتاب «التدمرية» بعد هذه الطبعة غير مرة، أفضلها طبعة الرياض ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ، الجزء الثالث (ص ١ ــ ١٢٨)[١] وجاء في مقدمة المجموع المذكور (الجزء الأول صفحة ط) أنه «تحصل بعد التفتيش على مسائل في مكتبة الأوقاف في بغداد، اجتمع منها مجلد، وفيها «الرسالة التدمرية» كاملة بخط نعمان الألوسي، وقد ألحقنا ما فيها من الزيادات بالمطبوعة».

وهنا أشير إلى ثلاثة أمور:

الأول ــ أن جامع الفتاوى عمل أكثر مما ذكر؛ فقد لاحظت أنه قابل بين المخطوطة التي ذكرها وبين إحدى طبعات التدمرية، فظهرت طبعته أحسن من الطبعات الأخرى.

الثاني ــ مر في كلامي عن نسخ الكتاب، وصف مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد، وهي التي رمزت لها بحرف (غ)، وفي صفحة العنوان ذكر أن نعمان الألوسي استكتبه ووقفه على أولاده الذكور، وفي وصفي لآخر المخطوطة ذكرت أنه كتب بخط دقيق جملة «كاتبه رسلان». فالأقرب أن يكون جامع الفتاوى لم يتمعن في قراءة المكتوب، فظن أن نعمان هو كاتبه وليس كذلك، فتكون المخطوطة التي يتحدث عنها هي نفس المخطوطة التي اعتمدت عليها ضمن نسخ الكتاب ورمزت لها بحرف (غ).

(١) نشر المكتب الإسلامي ببيروت هذه الطبعة مصورة عن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ط. الرياض).

الثالث ـ أبرز الزيادات التي أشار إليها جاءت في ثلاثة مواضع، موضعان اشتركت نسخة (م) مع (غ) فيهما، والثالث هو القاعدة السابعة بأكملها، وقد مرت الإشارة إلى أن (غ) انفردت بها، وسيأتي حديث عن هذه القاعدة في الكلام عن منهج التحقيق.

منهج التحقيق :

يتلخص عملي بالآتي :

١ ـ توثيق النصوص، ومقابلتها في النسخ.

وقد استغرق العمل في ذلك وقتاً طويلاً، نظراً لتعدد النسخ، وكثرة اختلافها.

وفي هذه الفقرة أبيّن الأمور الآتية :

الأول ـ أني جعلت مخطوطة (غ) هي الأصل؛ لأنها أوفى النسخ وأصحها في الغالب، إلا إذا كان ما في سواها راجحاً رجحانا بيناً فإني أقدمه على ما فيها، وإذا زاد غيرها زيادة صحيحة أثبتها بين قوسين مركّنين.

الثاني ـ كثرة اختلاف النسخ يتطلب إحالات كثيرة إلى الهامش مما يسبب قطعاً لتسلسل الأفكار وإزعاجاً للقارىء.

لذا فقد جعلت ما في هوامشي على منزلتين : اختلاف النسخ، وهذه تكون الإحالة إليها في الأصل بأرقام مجردة عن الأقواس، وما سوى ذلك فالإحالة إليه بأرقام محاطة بأقواس.

وللقارىء ـ حينما يمر بأرقام لا تحيط بها أقواس ـ أن يعتمد على ما أثبته في الصُلْب ويستمر في القراءة، وله أن يرجع إلى الهامش ليرى غير ذلك.

الثالث ـــ يتصل بالقاعدة السابعة، وهي التي انفردت بها نسخة (غ) من دون النسخ الأخرى، وتحتل الصفات (١٤٦ ـــ ١٦٤) وقد مر أنها ألحقت بـ «التدمرية» المطبوعة ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ط. الرياض) فقد وقع فيها أخطاء كثيرة، صُحح بعضها في (ط. الرياض) وترك الباقي، فقمت بمقابلة مخطوطة (غ) على مطبوعة الرياض، وأثبت ما يصح سواء من إحداهما أو من خارج عنهما.

٢ ـــ ذكر اسم السورة ورقم الآية فيها.

٣ ـــ تخريج الأحاديث التي وردت بنصوصها في الكتاب، وإيراد نصوص الأحاديث التي يشير الشيخ إلى معانيها ـــ مخرجة.

٤ ـــ التعريف بالفرق.

٥ ـــ الترجمة للأعلام.

٦ ـــ التعليق على ما رأيت أنه يحتاج إلى إيضاح.

٧ ـــ كتابة الكتاب على أسس علامات الترقيم الحديثة.

٨ ـــ وضع عناوين فرعية لموضوعات الكتاب، وقد جعلت ذلك في الهامش خارج النص.

٩ ـــ وضع فهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وآثار الصحابة، والشعر، والفرق والطوائف، والأعلام، والأماكن، والكتب، ومراجع التحقيق، والموضوعات.

وهذا البحث في الأصل قدمته آخر عام ١٣٩٩ هـ لقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للحصول على درجة الماجستير، وأشرف على إعداده الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم، وناقشه فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان وفضيلة الشيخ عبد الرحمن بن

ناصر البراك، كما اطلعت سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي على عملي في القاعدة السابعة التي انفردت فيها مخطوطة (غ)، فلهؤلاء مني الشكر على ما بذلوه من نصح وتوجيه، وأسأل الله سبحانه وتعالى لي ولهم أن يجعل أعمالنا كلها صالحة ولوجهه خالصة، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الرياض. رمضان ١٤٠٥ هـ   محمد بن عودة السعوي

الواجب الذى لا يقبل العدم هو اعظم الممتنعات وهذا
غاية التناقض والفساد ومن هنا لبس فى النسخة التى
قرئت على الشيخ جمال الدين المزي الى قوله وقيل له ايضا
اتفاق المسمين وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع
النقيضين الوجود والعدم ورفعهما جميعهما ومن يقول
لا اثبت واحدا منهما وامتناعه عن اثبات احدهما فى
نفس الامر لا يمنع تحقق واحد منهما فى نفس الامر
وانما هو كجهل الجاهل وسكت الساكت الذى لا يعبر
عن الحقائق واذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم اعظم
امتناعا مما يقدر قبوله لهما مع نفيهما عنه فما يقدر لا
يقبل الحياة ولا الموت ولا العلم ولا الجهل ولا القدرة
ولا العجز ولا الكلام ولا الخرس ولا العمى ولا البصر
ولا السمع ولا الصمم اقرب الى المعدوم والممتنع مما يقدر
قابلا لهما مع نفيهما عنه وحينئذ فنفيهما مع كونه قابلا
لهما اقرب الى الوجود والممكن وما جاز لواجب الوجود
قابلا وجب له لعدم توقف صفاته على غيره فاذا جاز
القبول وجب واذا جاز وجود القبول وجب وقد
بسط هذا فى موضع اخر وبين وجوب اتصافه بصفات
الكمال التى لا نقص فيها بوجه من الوجوه وقيل له
ايضا اتفاق المسميين فى بعض الاسماء والصفات ليس
هو التشبيه والتمثيل الذى نفته الادلة السمعيات
والعقليات وانما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما
يختص به مثلهما يختص بوجوبه او جوازه او امتناعه

فلا

هذه القاعدة السابعة الظاهر انها من زيادات المؤلف رحمه الله تعالى. اهـ

وذلك جمع بين النقيضين وهذا مما يعلم به بطلان
قول المشبهة الذين يقولون بصير كبصرى ويد كيدى
ونحو ذلك تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وليس المقصود
هنا استيفاء ما يثبت له وما ينزه عنه واستيفاء طرق
ذلك لان هذا مبسوط فى غير هذا الموضع وانما المقصود
هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه وما سكت عنه
السمع نفيا واثباتا ولم يكن فى العقل ما يثبته ولا ينفيه
سكتنا عنه فلا نثبته ولا ننفيه فنثبت ما علمنا ثبوته
وننفى ما علمنا نفيه ونسكت عما لم نعلم نفيه ولا اثباته
والله سبحانه وتعالى اعلم القاعدة السابعة
ان يقال ان كثيرا مما دل عليه السمع يعلم بالعقل ايضا والقرآن
يبين ما يستدل به العقل ويرشد اليه وينبه عليه
كما ذكر الله ذلك فى غير موضع فانه سبحانه وتعالى
بين من الايات الدالة عليه وعلى وحدانيته وقدرته
وعلمه وغير ذلك ما ارشد العباد اليه ودلهم عليه كما
بين ايضا ما دل على نبوة انبيائه وما دل على المعاد
وامكانه فهذه المطالب هى شرعية من جهتين من جهة
ان الشارع اخبر بها ومن جهة انه بين الادلة العقلية
التى يستدل بها عليها والامثال المضروبة فى القرآن هى اقيسة
عقلية وقد بسط هذا فى موضع وهى ايضا عقلية من
جهة انها تعلم بالعقل ايضا وكثير من اهل الكلام يسمى
هذه الاصول العقلية لاعتقاده انها لا تعلم الا بالعقل
فقط فان السمع هو مجرد اخبار الصادق وخبر الصادق

لعله وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع

الذى

الصفحتان الأولى من الورقة ١/ب والأولى من الورقة ٣٨ من مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد : (غ).

بسم الله الرحمن الرحيم

الإمام العالم العلامة شيخ
الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام شهاب
الدين عبد الحليم بن الشيخ الإمام العلامة مجد الدين أبي
البركات عبد السلام بن تيمية الحراني رضي الله عنه و
أرضاه [illegible] نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من
شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل
له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما أما بعد فقد سألني

من تعيين

أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون فأخبر
أن هؤلاء مهتدون مفلحون وذلك خلاف المغضوب عليهم
ولا الضالين فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا
صراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله
محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
إلى يوم الدين تمت القاعدة القديمة
في أصول الدين بحمد الله وحسن التوفيق
والحمد لله رب العالمين

ووقع الفراغ من [illegible] غرة شهر شعبان المبارك من سنة ١٢٢١ الحادية والعشرين
بعد المائتين والألف من الهجرة صلى الله عليه وسلم بقلم
الراجي عفو ربه [illegible] عبد الله
بن إبراهيم [illegible]

بلغ مقابلة [illegible] ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٢٣

الصفحتان الأولى والأخيرة من المخطوطة الأولى في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة : (م)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام تقي الدين ابو العباس احمد ابن الشيخ الامام شهاب الدين عبد الحليم ابن الشيخ الامام العلامة مجد الدين ابي البركات عبد السلام ابن تيمية الحراني رضي الله عنه وارضاه

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم تسليما. فقد سالني من تعينت اجابتهم ان اكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات وفي الشرع والقدر لمسيس الحاجة الى تحقيق هذين الاصلين وكثرة الاضطراب فيهما فانهما مع حاجة كل احد اليهما ومع ان اهل النظر والعلم والارادة والعبادة لا بد لهم ان يخطر لهم في ذلك من الخواطر والاقوال ما يحتاجون معه الى بيان الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة وبالباطل تارات وما يعتري القلوب مع ذلك من الشبه التي يوقعها في انواع الضلالات فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والاثبات والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والارادة الدائر بين الارادة والمحبة وبين الكراهة والبغض نفيا واثباتا والانسان يجد

...

مستنا فليستن بمن قد مات فان الحي لا تؤمن عليه الفتنة اولئك اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ابر هذه الامة قلوبا واعمقها علما واقلها تكلفا قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم واقامة دينه فاعرفوا لهم حقهم وتمسكوا بهديهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم وقال حذيفة رضي الله عنه يا معشر القراء استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقا بعيدا ولئن اخذتم يمينا وشمالا لقد ضللتم ضلالا بعيدا وقد قال عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطا وخط خطوطا عن يمينه وشماله ثم قال هذا سبيل الله وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو اليه ثم قرا وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقد امرنا الله سبحانه وقد امرنا الله تعالى ان نقول في صلاتنا اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقال النبي صلى الله عليه وسلم اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون وذلك ان اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه والنصارى عبدوا الله بغير علم ولهذا كان يقال تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل فان فتنتهما فتنة لكل مفتون وقال تعالى فاما ياتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى قال ابن عباس رضي الله عنه تكفل الله لمن قرا القران وعمل بما فيه ان لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الاخرة وقرا هذه الاية وكذلك قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وبالاخرة هم يوقنون اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون فاخبر ان هؤلاء مهتدون مفلحون وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين فنسال الله العظيم ان يهدينا وسائر اخواننا صراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين تمت القاعدة التدمرية في اصول الدين بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين

بلغ كتابة ومقابلة نهار الاربعاء الذي هو الثالث من شهر عاشوراء سنة [illegible] من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة و التسليم على يد الفقير الى الله عبد المحسن ابن حمد ابن فارس غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له والمسلمين امين

الصفحتان الأولى والأخيرة من المخطوطة الثانية في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة : (م)

عقيدة التدمرية

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن

قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام شهاب الدين بن عبد الحليم بن الشيخ الإمام العلامة مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية رضي الله عنه وأرضاه الحمد لله نستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا فقد سألني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات وفي الشرع والقدر لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين وكثرة الاضطراب فيهما فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما ومع أن أهل النظر والعلم والإرادة والعبادة لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة وبالباطل تارات وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات فالكلام في باب التوحيد و~~الخبر~~ الدائر بين الإرادة والمحبة وبين الكراهة والبغض نفيا وإثباتا والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات والتصديق والتكذيب وبين الحب والبغض والحض والمنع حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة معروف عند أصناف المتكلمين في العلم كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الأيمان وكما ذكره المقسمون للكلام من أهل النظر والنحو والبيان فذكروا أن الكلام نوعان خبر وإنشاء

والخبر

والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات
والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة صح

وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نقول في صلواتنا اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالين وذلك أن اليهود عرفوا الحق فلم يتبعوه والنصارى عبدوا الله بغير علم ولهذا يقال نعوذ بالله من فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون وقال تعالى فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى قال ابن عباس رضي الله عنهما تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة وقرأ هذه الآية وكذلك قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون إلى قوله أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

وكان الفراغ من كتب هذه القاعدة المباركة يوم الأحد
ثاني شهر شعبان سنة ١١٨٠
من هجرة من لا نبي بعده صلى الله عليه وسلم على
يد الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير
الراجي عفو ربه العلي الكبير إبراهيم بن
أحمد بن إبراهيم بن يوسف غفر الله
له ولوالديه ولمن دعا لهما
بالمغفرة ولجميع المسلمين
وصلى الله على محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين والحمد
لله رب العالمين

الصفحتان الأولى والأخيرة من مخطوطة برلين : (ب).



هذه الرسالة التدمرية في الطريقة السلفية
في توحيد الأسماء والصفات والقدر والإلهية
تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة
شيخ الإسلام تقي الدين أحمد
ابن عبد الحليم بن عبد
السلام بن تيمية
قدس الله روحه
ونور ضريحه
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين قال الشيخ
الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني
رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة
منقلبه ومثواه

ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقد أمرنا الله سبحانه
أن نقول في كل صلاتنا اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقد قال صلى الله
عليه وسلم اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون
وذلك أن اليهود عرفوا الحق فلم يتبعوه والنصارى عبدوا
الله بغير علم والحمد لله كان يقال تعوذوا بالله من فتنة العالم
الفاجر والعابد الجاهل فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون وقال
تعالى فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى
قال ابن عباس رضي الله عنهما تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل
بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة وقرأ هذه الآية
وكذلك قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون
والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة
هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون
فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون وذلك خلاف المغضوب عليهم
والضالين فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه
المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين و
الشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين

تمت في ٥ شوال من شهور سنة [illegible] بقلم الفقير
إبراهيم بن محمد الضوي [illegible] غفر الله له ولوالديه
[illegible]

الصفحتان الأولى والأخيرة من المخطوطة الأولى في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية : (ت).

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو
العباس أحمد بن الشيخ الإمام شهاب الدين عبد الحليم ابن
الشيخ الإمام العلامة مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن
تيمية الحراني رضي الله عنه وأرضاه الحمد لله نستعينه ونستهديه
ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات
أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي
له ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن
محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا أما بعد فقد سألني من تعينت إجابتهم أن أكتب
لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام
في التوحيد والصفات وفي الشرع والقدر لمسيس الحاجة
إلى تحقيق هذين الأصلين وكثرة الاضطراب فيهما فإنهما مع
كل أحد إليهما ومع أهل النظر والعلم والإرادة والعباد لابد

اهدنا إلى الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت
عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
وحسن أولئك رفيقا ولا حول ولا قوة إلا بالله وصلى
الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين
والحمد لله رب العالمين تمت
القاعدة التدمرية
بحمد الله وعونه
وحسن
توفيقه
٢٢
م
وهذه الأبيات للزمخشري
يا من يرى مد البعوض جناحها ... في ظلمة الليل البهيم الأليل
ويرى مناط عروقها في نحرها ... والمخ من تلك العظام النحل
ويرى خرير الدم في أعضائها ... متنقلا من مفصل في مفصل
ويرى وصول غذا الجنين ببطنها ... في ظلمة الأحشا بغير تمقل
ويرى مكان الوطء من أقدامها ... وخطيطها في سيرها المستعجل
تغفو العليم بحالها وبخلقها ... سبحانه من مالك متفضل
ويرى ويسمع حس ما هو دونها ... في قعر بحر مظلم متهول
أصواتها مرفوعة عند النداء ... أرزاقها مقسومة لا تأتلي

الصفحتان الأولى والأخيرة من المخطوطة الثانية في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية (ر)

التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

محمد بن عودة السعوي

الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م